ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الواحد والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2025م
www.ajsp.net

# "من مبادئ الصناعة المعجمية في كتاب الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري المتوفى بعد (400هـ) عرض ونقد"

إعداد الباحث:

**الدكتور عبد الصمد خالدي**

مجال البحث: المعجمية العربية/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ جامعة عبد المالك السعدي–تطوان

https://doi.org/10.36571/ajsp8120252025

الإصدار الثامن – العدد الواحد والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2025م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

**الملخص:**

يسعى هذا البحث إلى استنباط المعايير المعجمية من كتاب الفروق في اللغة وبيان مدى التزامه بها، ومعرفة منهج توظيفها. وهي معايير أجمع المعجميون عليها، ووضعوها بوصفها شروطا رئيسة لوصف كتاب ما بصفة المعجم أو القاموس، ويمكن إجمال هذه المعايير في العناصر التالية: أولا: المقدمة، ثانيا: المادة المعجمية، ثالثا: المداخل، رابعا: الترتيب، خامسا التعريف، سادسا: المصادر، سابعا الشواهد.

**الكلمات المفتاحية:** الفروق اللغوية، الصناعة المعجمية، المعايير المعجمية، المعجم.

**المقدمة:**

"**كتاب الفروق في اللغة**" هو كتاب متميز في بابه، يقول الباحث محمود سليمان ياقوت: "ويعد كتاب العسكري متميزا في موضوعه وطريقة معالجته للألفاظ، وهو جدير بدراسة مستقلة للتعرف على تلك الفروق الدلالية بين الألفاظ التي أشار إليها، لأن بعض اللغويين الذين عاصروه أو أتوا بعده تبنوا طريقته في التمييز بين ما قيل إنه مترادف" (ياقوت 2002: 361)، والجدير بالذكر أن معظم الدراسات التي تناولت الكتاب تؤكد نفيه الترادف وإثباته الفروق، ومما جاء في هذا الصدد قولهم: "وقد ألف أبو هلال العسكري كتابه الفروق في اللغة لإبطال الترادف وإثبات الفروق بين الألفاظ التي يدعى ترادفها"(مختار عمر:216). وتناوله قلة من الباحثين بوصفه معجما للمعاني، ومنهم من عده معجما للألفاظ القرآنية.

ونظرا لأهمية الكتاب يأتي هذا البحث لبيان مقوماته المعجمية، التي جعلت الباحثين يحكمون له بصفة المعجمية، ولتحقيق هذه الغاية قسمت البحث قسمين: أحدهما نظري ذكرت فيه إشكالية البحث، ومنهجه، والدراسات السابقة في موضوعه، والثاني تطبيقي درست فيه المكونات المعجمية على المقدمة ومكوناتها، ونوع مادته المعجمية، والمداخل المعجمية وطبيعتها، ومنهج ترتيبها، ووسائل وطرق التعريف، ونوع الشواهد المستعملة فيه. وذكرت العلماء الذين استشهد بآرائهم، والجماعات التي ذكرها، مستعينا بجداول ونسب وإحصاءات.

**المبحث الأول: الإطار النظري والمنهجي للبحث:**

**1.1إشكالية البحث:**

ينطلق هذا البحث من مشكلة تتصل بمدى توفر الشروط المعجمية في كتاب الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، ومدى التزامه بها في تحديد المداخل وتعريفها والاستشهاد لها وتوثيقها... وغير ذلك من الشروط القمينة بتحلية هذا الكتاب بصفة المعجم، خاصة أنه تعرض لنقد لاذع من طرف عدد من الباحثين الذين جعلوا الكتاب موضوعا لأبحاثهم. وانطلاق من هذه الإشكالية نصوغ الأسئلة التالية:

- هل التزم العسكري بمبادئ الصناعة المعجمية في كتابه؟
- ما الأوهام التي وقع فيها بعض ممن تعرض للكتاب بالدراسة والنقد؟
- هل توفرت الشروط الأساسية التي تجعلنا نصف هذا الكتاب بصفة المعجم؟

**2.1نهج البحث:**

يتبع هذا البحث، المنهج التحليلي المقارن الذي يفيد في تحليل البنية الداخلية للمعجم ترتيبا وعرضا وشرحا وتوثيقا وهو ما يسعف في معرفة مدى التزام العسكري بمبادئ الصناعة المعجمية، والحكم على المعجم من حيث هذا الالتزام من منظور علم المعاجم الحديث. والطريقة الاستقرائية؛ بحيث يتتبع المادة اللغوية التي يضمها معجم الفروق، والقصد هو معرفة الطرق والأساليب والوسائل التي اعتمدها في عرض مواده، وشرح مداخله وتحديده الفروق بينها.

### 1.3الدراسات السابقة:

هناك دراسات في هذا الموضوع، منها دراستي المعنونة به "الموازنة بين معجم الفروق في اللغة للعسكري ومعاجم الفروق اللغوية الحديثة. دراسة في البناء المعجمي والموقف من القضايا اللغوية والعقدية" التي سعت إلى الموازنة بين مصدر تراثي للفروق اللغوية هو معجم الفروق في اللغة لأبي هلال ونماذج منتقاة من معاجم الفروق الحديثة، القاسم المشترك الرئيس بينها، القاسم المشترك الرئيس بينها، معاصرتها ووحدة موضوعها، لبيان أوجه التشابه والاختلاف بين المجموعتين، والكشف عن مدى تطور البحث في الفروق أو ثباته على ما كان عليه، ومدى استفادة المؤلفات الحديثة في موضوع الفروق من اللسانيات ومباحثها خاصة الدلالة المعجمية؛ وما توفره من إمكانات منهجية تيسر تصنيف المعاجم، وتعين على جعل الصناعة المعجمية صناعة دقيقة تشمل كل ما يحتاج إليه متصفحو المعاجم على اختلاف مستوياتهم. وخلصت إلى أن معجم العسكري يعد المصدر الأساس الذي لا غنى عنه لدارسي الفروق اللغوية؛ وهو ما أثبتته المعاجم الحديثة باعتمادها على آراءه ومواده وشواهده ومقاييس تفريقه، وخلصت أيضا إلى أن هناك تشابها وتباينا بين الطرفين في نوع وعدد المواد، ومنهج عرضها، وطرق شرحها، وعدد ونوع الشواهد المستعملة، واختلافا في الموقف من بعض الظواهر اللغوية والعقدية، واتفاقا في نفي الترادف بمعنى التطابق التام بين الكلمتين، خاصة في اللغة الواحدة. (خالدي، 2024).

هناك بحث آخر عنوانه من مبادئ الصناعة المعجمية في كتاب الخصائص لابن جني دراسة وصفية، هدف إلى الوقوف على مدى تحقق مبادئ الصناعة المعجمية في هذا الكتاب من خلال النظر في الكلمات المشروحة فيه، متوسلا بالمنهج الوصفي التحليل، والطريقة الاستقرائية. وقد خلصت الدراسة إلى أن ابن جني كان على دراية بمبادئ الصناعة المعجمية، وأنه وظف معظمها في كتابه (الشامي، 2023). والرأي عندي أن ابن جني لم يكن معجميا في كتبه لسببين رئيسيين: الأول أن كتاب الخصائص هو كتاب في فقه اللغة العربية، فليس هو من باب معاجم الألفاظ ولا معاجم المعاني ولا معاجم الموضوعات، والثاني أنه اعتمد على منهج يميل إلى وضع المقاييس والمبادئ الكلية للغة على منهج فلاسفة اللغة.

### 1.4التعريف بمصطلحات البحث:

#### أ–بين المعجم والقاموس:

القاموس: Dictionry، مؤلف يضم تمثيلا معينا لمعجم لغة ما أو عدة لغات (قاموس أحادي اللغة أو قاموس متعدد اللغات) ويتضمن التعريف إضافة إلى المدخل. والقاموس صناعة تتوق إلى وصف المعجم أي المخزون اللغوي والمعرفي عند مستعمل اللغة. ومعجم: Lexikon، في اللسانيات مخزون مفرداتي مودع في ذهن المتكلمين داخل عشيرة ما، ويقابل المعجم في هذا التصور ما يدعى بالمفردات مثلما تقابل اللغة الكلام أو القدرة على الإنجاز، ويقر أصحاب هذا المذهب بضرورة تعلم مفردات اللغة من أجل تكوين معجم وبالتالي تعلم اللغة. مؤلف يضم مفردات لغتين فأكثر مرتبة حسب الترتيب الألفبائي وتكون غير مصحوبة بالتعريف. والمعجم في النحو التوليدي، هو أحد عناصر المكون الأساس، وهو يقوم بتحديد الخصائص التركيبية والدلالية والصوتية لكل وحدة معجمية قبل دمجها في السامة المركبية، كما يعد المعجم في هذا التصور تلك المعلومات المخزنة في ذهن المتكلم، أو تلك القدرة المستبطنة عند مستعملي اللغة (خالدي 2023: 265). بعد هذا البيان للفرق بين المصطلحين، يظهر أنهما ليس مترادفين كما زعم القاسمي وغيره (القاسمي 2003: 10). والسؤال هنا لماذا اخترت مصطلح معجم رغم أنه الأدل على المراد؟ الجواب هو أن هناك مبادئ مصطلحية تستند إليها اجتهادات العلماء في وضع المصطلحات منها مبدأ الشيوع والاستعمال، الذي يعد أهم هذه المبادئ، لأن الغاية من استعمال المصطلحات هي تحقيق التواصل وتيسيره وعدم تعرض الرسالة إلى أي تشويش أو ضوضاء. التي يمكن أن تقع بفعل اختلا المرسل والمتلقي في فهم مدلولات الرسالة. وقد يتحول الاختلاف بينهما إلى خلاف (البوشيخي 1998: 22–27).

**ب–حد الفروق واصطلاحها:**

يدور هذا المصطلح في أكثر تصاريفه حول معنى الفصل بين الشيئين، قال ابن فارس(ت395هـ): "الفاء والراء والقاف أُصَيل صحيح يدل على تمييز وتزييل بين شيئين. ومن ذلك الفرق فرقُ الشَّعَرِ. قال تعالى: ﴿فَالْفَارِقَاتِ فَرْقًا﴾ [المرسلات:04] هي الملائكة تنزل بالفرق بين الحق والباطل وقال ﷻ: ﴿فَافْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [المائدة:27] أي افْصِل بيننا حكما في الدنيا والآخرة"(ابن فارس2011: 843)، "سواء بفصل يدركه البصر، أو بفصل تدركه البصيرة" (الأصفهاني: 488).

وجاء في اللسان الفرق تَفْرِيقُ مَا بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ حينَ يَفْتَرِقَانِ. وقال ثعلب "هي الملائكة تُزَيِّلُ بين الحلال والحرام (ابن منظور:3397). وقال الراغب: الفَرقُ يُعَاقِبُ الفَلقَ، ولكن الفلقَ يقالُ اعتبارا بِالِاشتقاقِ والفرقَ يقالُ اعتبارًا بالِانفصال (الأصفهاني، 488). ومن خلال هذه التعريفات يتضح أن كلمة فرق تدل على معنى التمييز والفصل والتزييل والفلق بين شيئين أو أكثر"(الزواهرة 2008: 08).

يفهم مما أورده القدماء أن المعنى الإجمالي لهذه المادة، هو وجود طرفين أو أكثر يفصل بينهما، وعليه تستدعي كلمة الفرق وجود اختلافات بين أطراف عديدة. أما حديثا فلا يختلف حده اللغوي عما قاله القدماء؛ ففي المعجم الوسيط: "فرق بين الشيئين فَرْقًا وفُرْقَانًا: فَصَلَ ومَيّزَ أَحَدَهُمَا من الآخَرِ وبَيْنَ الْخُصُومِ: حَكَمَ وفَصَلَ، وبين المتَشَابِهَيْنِ: بَيّنَ أَوْجُهَ الْخِلَافِ بَيْنَهُمَا (المعجم الوسيط: 665).

**المبحث الثاني: البناء المعجمي في كتاب الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري**

**أولا: المقدمة في معجم الفروق اللغوية:**

استغرقت المقدمة أربع صفحات؛ اسْتُهِلَّتْ الأولى بحمد الله والثناء عليه سبحانه، ثم الشهادتين جريا على عادة القدماء في مقدمات مصنفاتهم، ثم عرض موضوع الكتاب وهو الفرق بين المعاني المتقاربة، والهدف منه وهو تأليف كتاب يجمع أطراف هذا الفن، قال العسكري:" ثم إني ما رأيت نوعا من العلوم، وفنا من الآداب، إلا وقد صُنِّف فيه كتب تجمع أطرافه، وتنظم أصنافه، إلا الكلام في الفرق بين معان تقاربت حتى أشكل الفرق بينها، نحو: العلم والمعرفة، والفطنة والذكاء، والإرادة والمشيئة...، وما شاكل ذلك. فإني ما رأيت في الفرق بين هذه المعاني وأشباهها كتابا يكفي الطالب، ويقنع الراغب مع كثرة منافعه فيما يؤدي إلى المعرفة بوجوه الكلام، والوقوف على حقائق معانيه، والوصول إلى الغرض فيه. فعملت كتابي هذا مشتملا على ما تقع الكفاية به من غير إطالة ولا تقصير؛ وجعلت كلامي فيه على ما يعرض منه في كتاب الله، وما يجري في ألفاظ الفقهاء والمتكلمين وسائر محاورات الناس. وتركت الغريب الذي يقل تداوله ليكون الكتاب قصدا بين العالي والمنحط، وخير الأمور أوسطها. وفرقت ما أردت تضمينه إياه من ذلك في ثلاثين بابا (العسكري، 2015 :29–30). أما الصفحات الثلاث الأخرى فحوت أبواب الكتاب الثلاثين. انطلاقا من هذه المقدمة يمكن استنتاج ما يلي:

1_ أن أبا هلال نفى وجود الترادف بمعنى التطابق التام، وأثبت وجود تقارب دلالي بين الألفاظ أو مساحة دلالية تثبت الغرض الأساس من وجود الألفاظ وهو تحديد المدلولات تحديدا دقيقا.

2_ أن سبب تأليف الكتاب هو كثرة مؤلفات الفنون والآداب، وانعدام التصنيف في الفرق بين المعاني المتقاربة رغم كثرتها، وغلط الناس في استعمالها، فجاء تأليفه لسد فراغ في هذا المجال بإفراد كتاب كامل له، وهذا يعني أن أبا هلال يثبت سبقه في هذا الصنف، وهو أمر يؤكده الواقع؛ فكل المصنفات التي أشارت إلى الفروق أوردتها مع مباحث أخرى.

3_ أن أبا هلال استغنى عما يجعل الكتاب طويلا وأورد ما ينفي عنه التقصير؛ فهو ليس بالطويل الممل ولا بالقصير المخل.

4_ أن مصادر الكتاب الأساس هي : القرآن الكريم، وألفاظ الفقهاء والمتكلمين، وسائر محاورات الناس، مما هو متداول.

5_ أن المقدمة تخلو من الدلائل والإرشادات التي تيسر على المتلقي ولوج الكتاب والبحث عن فروق معينة بدقة؛ إذ من المفترض أن تكون العناصر المنهجية واضحة توصل القارئ إلى مبتغاه بيسر.

**ثانيا: المادة المعجمية في معجم الفروق في اللغة:**

يقصد بها "الكلمات أو الوحدات المعجمية التي يجمعها المعجمي ثم يرتبها ويشرح معناها، يضاف إلى ذلك طريقة النطق والمشتقات، وهذه المادة تختلف من معجم إلى آخر، تبعا لمقاصد واضع المعجم... ومعنى هذا أن مادة المعجم تضيق وتتسع، أو تكون مادة لغوية خاصة أو عامة"(حلام1999: 84-85)، وبالتالي فمادة المعجم متنوعة، ويقابل هذا التنوع ثبات في الغرض الأساس من اللغة هو غرض "الدلالة على الحقائق بخصائصها التي هي عليها؛ أي الفروق التي تجعل كل حقيقة هوية متميزة واضحة، وهي الوظيفة التي أجملها الجاحظ في مصطلح البيان الذي مداره والغاية التي يجري إليها القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام"(الجاحظ، ج1/60). وتلك هي غاية صاحب المعجم من تفريقه بين مجموعة مداخل تشكل المعجم التي ينتمي معظمها إلى فئة "الأسماء التجريدية، وإن تباينت مجالاتها الدلالية ما بين المفاهيم التصورية والمفاهيم الإدراكية والمفاهيم الشعورية، التي سماها أبو هلال "بالمعاني"(محسب:11-18)، وقد بلغ عددها [820] اسما، في حين بلغ عدد المحسوسات [115] اسما، فيكون مجموع المواد التي فرق بينها [935] اسما بين محسوس ومجرد.

تباينت المادة المعجمية في معجم الفروق عددا ونوعا؛ بحيث تكون في أزواج أو في مجموعات؛ يفرق فيها بين اسمين [الواحد والمنفرد] (العسكري:159)، أو ثلاثة أسماء [الصراط والطريق والسبيل] (نفسه: 334)، أو أربعة أسماء [الفزع والخوف والحذر والخشية] (نفسه: 280)، أو خمس كلمات [لايزال ولا يخلو ولا يعرى ولا ينفك ولا يبرح] (نفسه: 171)، أو أكثر [العشاء والعشي والأصيل والبكرة والغداة والمساء] (نفسه: 304). وقد تكون فروقا بين اسم وحرف [المثل وكاف التشبيه] (نفسه:176)، أو بين حرف وحرف [مع وعند] (نفسه:335)، أو فعل وفعل [لمزه وعابه] (نفسه: 65)، أو اسم وجملة [الكراهة ونفور الطبع] (نفسه: 137)، أو جملتين [مد إليه بصره واستشرفه ببصره] (نفسه: 88).

سلك أبوهلال مسالك متنوعة في إيراد الفروق بين مواد معجمه، أحدها ذكر كلمة فرق بين قوسين، ثم إيراد مجموعة ألفاظ في موضع واحد، مثل قوله في صدر الفصل الثاني (الفرق بين الاسم والتسمية والاسم واللقب). والثاني أن يخصص فقرة مستقلة لكل زوج وهذا هو الغالب، والثالث أن يدمج الزوج ضمن مجموعة أخرى مثل الزوج [الكلمة والعبارة] (نفسه:47) حيث أدمجا في مجموعة القول وأشير إليهما بعبارة الفرق بينهما وبين القول.

يظهر أن منهج العسكري يتباين من مادة إلى أخرى، ويتفاوت إجمالا وتفصيلا؛ فتأتي المواد التي فرق بينها أزواجا، أو مجموعات ثلاثية أو رباعية أو خماسية أو سداسية، مما شاع أنه مترادف، فيشرح الأولى ثم الثانية وهكذا مع باقي المواد الأخرى ويذكر الفرق بينها، أو يكتفي بتعريفها ويترك للقارئ مهمة التفريق، وقد يجمل بعض المواد إجمالا مثل مادة[النظر والفكر] التي لم تتجاوز سطرا واحدا، قال أبوهلال: أَن النّظر يكون فكرا أَو يكون بديهة والفكر مَا عدا البديهة(نفسه:88) وقد أرجع بعض الباحثين سبب ذلك لاهتمامه ببعض المواد دون غيرها، أو أن ذلك ما توفر لديه من معلومات حولها(درويش، 2001 :186)، أما محقق الكتاب فقد عزا ذلك إلى تكلف العسكري الفروق بين ألفاظ لا فرق بينها، فيعجز عن إيجاد ذلك الفرق ويعوزه التكلف(العسكري:23). أو يفصل مواد أخرى تفصيلا مفرطا مثل [الشكر والحمد] (نفسه: 60-61) التي شرحها في ثنتين وعشرين سطرا (22). والرأي، عندي، أن إجمال المواد له تفصيله في مواضع أخرى؛ فلفظ النظر على سبيل المثال ورد تفصيله في الفرق بينه وبين الرؤية أو الانتظار أو الخاطر أو التأمل أو البديهة فمن شاء التفصيل عاد إليها. أما اهتمامه ببعض الألفاظ دون الآخر فله اعتبارات أولها: الشيوع، وثانيها: المنهج الكلامي الذي غلب في

الكتاب، فلفظ النظر مثلا لفظ شائع في علم الكلام، بل إن هناك من عرف علم الكلام "بعلم النظر والاستدلال" (التهانوي، ج30/1) "وسمي بذلك لقيامه على القول بوجوب النظر العقلي عند كثير من المتكلمين، واشتغاله بآليات الاستدلال العقلية على المسائل الإيمانية"(السالمي،2017: 113–115). لكن بالرجوع إلى كتب المتكلمين نجد أنه التبس بألفاظ أخرى كثيرة كالفكر والاستدلال وغيرهما (الدسوقي:58). ولأن النظر أكثر شيوعا كانت العناية به أولى. والجدول أسفله يبين التفاوت بين مواد الباب إجمالا وتفصيلا من خلال عدد السطور المخصصة لكل مدخل(زوج).

**عينة لتحليل المواد في كتاب الفروق اللغوية من الباب الثالث**

| الزوج | | عدد السطور | رقم الصفحة | الزوج | | عدد السطور | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | القياس والاجتهاد | 30 | 90 | 8 | الدلالة والبرهان | 11 | 84 |
| 2 | الدلالة والدليل | 19 | 80 | 9 | الرسم والختم | 09 | 85 |

**تحليل العينة:**

يؤكد هذا الجدول ما سبقت الإشارة إليه من تفاوت بين مواد هذا الكتاب إجمالا وتفصيلا؛ فالمادة الأولى في الجدول شغلت حيزا بلغ ثلاثين سطرا في حين بلغت المادة الثانية تسعة عشر سطرا، بينما بلغت أسطر بعض المواد أقل من خمسة أسطر. وما يقال عن مواد هذا الباب يمكن تعميمه على كل مواد الأبواب الأخرى، ولا يقتصر الأمر على مواد الأبواب فقط بل يشمل الفصول والأبواب نفسها معا.

**ثالثا: نوع المادة اللغوية في معجم الفروق اللغوية:**

اكتفى العسكري بأهم الألفاظ الموهمة بترادفها في عصره، وقد يوهم هذا الرأي بحصره كل الألفاظ مما يدفع الباحثين إلى رميه بالقصور، كما في كتاب الفروق اللغوية في المعاجم العربية (درويش: 187). والجواب عن هذه المسألة ينال بالبحث عن الدوافع التي وجهت العسكري في نظره إلى اللغة العربية، وهي كامنة في السياق الثقافي الذي خلق هذه الدوافع؛ حيث تعددت النزعات التأويلية لمقاصد الخطاب القرآني، وتباينت مصالح المؤولين مذهبيا ومعرفيا وسياسيا واجتماعيا، إضافة إلى "ادعاء شراح الفلسفة والمنطق اليونانيين، أنهم يقدمون نموذج الدقة والوضوح، وتحديد المعقولات ومعايير خطأ الفكر وصوابه. بالإضافة إلى تلك الموجة من المؤلفات التي توجهت إلى طبقة الكتبة وراغبي الثقافة اللغوية الميسرة، وكان جوهرها هو الاتساع في الكلام، ولقد تمثل هذا الاتساع في فكرة تغيير الألفاظ مع اتفاق معانيها"(محسب:17).

لقد أنتج هذا السياق "نزعة صوب التعريفات، وبناء المعايير وإنشاء الأصول...هلم، وهي نزعة معيارية في جوهرها، ومن ثم فإنه يصح أن يطلق عليها مرحلة المقاييس"(محسب:17). وبناء على هذا السياق أقول إن المؤلف لا يسعى إلى حشد كل الألفاظ التي شاع ترادفها، بل يتوخى وضع مقاييس للتفريق بينها، وتطبيقها على ألفاظ من حقول معرفية ادعى أصحابها الدقة، وهذا يدل على بعد نظر؛ حيث يثبت أن الخلل في دلالة الألفاظ يتجاوز عامة الناس إلى خاصتهم، من أهل المنطق والكلام والفقه والطب وغيرها. ويثبت هذا الزعم ألفاظ فرق العسكري بينها نحو: الاسم والحد، والحد والحقيقة، والحد والرسم، والحقيقة والذات، والمحال والممتنع، والدلالة والدليل والاستدلال، والعلة والدلالة، والعلة.... وغيرها.

وقد اعتنى المؤلف بالألفاظ المجردة أكثر من الحسية للأسباب سالفة الذكر "ولندرة التأليف فيها" كما ذكر في مقدمته (العسكري:29)، وتحقيقا للغاية العلمية والتعليمية أيضا. وقد توزعت هذه الألفاظ على مجالات متنوعة مع هيمنة المنطق والكلام والفلسفة والفقه على مجالات أخرى كالأدب واللغة، وقد رأى المحقق أنه "من غير المناسب إقحامها في كتاب اسمه الفروق اللغوية"(نفسه:22).

أما الكلمات المتداولة بين العامة فقليلة. واستثنى العسكري من الفرق ألفاظا مما كان من لغتين، سواء كانت لغات قبائل عربية(لهجات) أم عربية وأعجمية، وذلك نحو القدر بالبصرية والبرمة بالمكية، والله بالعربية وآزر بالفارسية (نفسه:39). مما يدل على أنه غير منكر للترادف إذا وقع من لغات مختلفة.

**وهذا جدول لعينة من المداخل حسب حقلها المعرفي**

| المدخل | الحقل المعرفي | المدخل | الحقل المعرفي |
|---|---|---|---|
| القياس والاجتهاد | حقل الفقه | الحد والحقيقة | حقل المنطق |
| النظر والاستدلال | حقل الكلام | الاستعارة والتشبيه | حقل البلاغة |
| عطف البيان والصفة | حقل النحو | جحده وجحد به | حقل كلام الناس |

**رابعا: المداخل المعجمية في معجم الفروق اللغوية:**

المداخل هي الوحدات التي ستوضح ضمنها باقي المواد المعجمية، أو هي الوحدات المعجمية التي تتألف من الكلمات المشتقة وغير المشتقة. وعادة ما يتكون المدخل في المعاجم اللغوية من الجذر الذي يمثل البنية الرئيسة للكلمات والمشتقات. أما المعاجم غير اللغوية فإن مداخلها متنوعة بحيث تكون أسماء لموضوعات أو مصطلحات شائعة دون اعتبار للجذر.

وتتجلى مداخل معجم العسكري في عناوين رئيسة وفرعية، على رأس كل باب عنوان تليه مجموعة عناوين فرعية؛ فالعنوان الرئيس يبين المجال أو الموضوع العام للباب، أما العناوين الفرعية فتدل على المجالات التي تنتمي إليه، وداخل كل مجال عنوان آخر للألفاظ التي فرق بينها.

قسم العسكري كتابه ثلاثين بابا، احتوى كل باب طائفة من الألفاظ المتقاربة المعنى في موضوع معين، باستثناء الباب الأول. ويبدأ العمل التطبيقي من الباب الثاني الموسوم بـ:" في الفرق بين ما كان من هذا النوع كلاما". وهذا هو المدخل المعجمي الذي يحيل إلى مجموعة من الكلمات التي سيفرق بينها ضمن هذا المدخل، ولمعرفة إذا ما وردت المداخل بطريقة واحدة أو بطرق عديدة، لابد من العود إلى الكتاب. ونظرا لصعوبة هذه المهمة، استعنت بجدول يشتمل على بعض الأبواب الموضحة لذلك، مع تحديد عدد فصول كل باب، والثنائيات الواردة فيه، وصفحاته، للتحقق من وجود عنصر التوازن فيها.

**جدول لمداخل الكتاب (عناوين الأبواب).**

| | رقم الباب وعنوانه | عدد | | |
|---|---|---|---|---|
| | | الفصول | الأزواج | الصفحات |
| 1 | في الإبانة عن كون اختلاف العبارات والأسماء موجبا لاختلاف المعاني في كل لغة والقول في الدلالة على الفروق بينها | _ | _ | 07 |
| 2 | في الفرق بين ما كان من هذا النوع كلاما. | 12 | 110 | 39 |
| 3 | في الفرق بين الدليل والدلالة والاستدلال والنظر والتأمل. | 02 | 38 | 13 |
| 5 | في الفرق بين الحياة وما يقرب منها في اللفظ والمعنى، وما يخالفها ويضادها، وبين القدرة وما يخالفها ويناقضها، وبين الصحة والسلامة وما يجري مع ذلك. | 04 | 54 | 15 |
| 6 | في الفرق بين القديم والعتيق، والدائم وما يجري مع ذلك. | 00 | 10 | 08 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 11 | في الفرق بين الجنس والنوع والضرب والصنف...، والأس وما بسبيل ذلك. | 00 | 08 | 04 |
| 15 | في الفرق بين الحفظ والرعاية، والحراسة والحماية، والفرق بين الرقيب والمهيمن، وبين الوكيل والضمين وما يجري مع ذلك. | 00 | 11 | 04 |
| 26 | في الفرق بين ضروب القرابات، وبين المصاحبة والمقاربة وما يقرب من ذلك. | 04 | 34 | 14 |

يوضح الجدول أن إيراد المداخل الكبرى غير ثابت على طريقة واحدة؛ إذ تتفاوت من حيث عدد مداخلها الفرعية، ومن حيث عدد الأزواج التي تحتوي عليها، ومن حيث عدد الصفحات المخصصة لكل مدخل أيضا؛ فقد يضم المدخل الرئيس مداخل فرعية عدة مثل الباب (02) الذي ضم (12) فصلا (مدخلا فرعيا)، والباب (26) الذي ضم (04) فصول (مداخل فرعية)، وقد يخلو المدخل الرئيس من المداخل الفرعية فترد مجموعة الأزواج التي يفرق بينها مباشرة كما هو الشأن في أغلب الفصول منها على سبيل المثال (6-15-11). ويحصل التفاوت في عدد الصفحات المخصصة لكل باب؛ فبعض الأبواب يطول حتى لا يكاد ينتهي كالباب (02) الذي بلغ عدد فصوله (12) فصلا (110) أزواج، وبعضها يقصر لقلة عدد الفصول فيه نحو الباب (09) الذي حوى فصلا واحدا (01) وضم (16) زوجا وبلغ عدد صفحاته (06) صفحات، أو لانعدامها مثل البابين (24-27) اللذين خليا من الفصول في حين بلغ عدد صفحات الأول صفحتين (02) والثاني (03) صفحات، وبالتالي يصبح عدد الفصول وعدد المداخل الفرعية هو المتحكم في قلة أو كثرة الصفحات. وتتضمن أغلب المداخل قائمة الأزواج أو المجموعات المراد التفريق بينها دون الاستعانة بالمداخل الفرعية، وينطبق الأمر نفسه على المداخل الفرعية، إذ يختلف عدد الأزواج والمجموعات التي تتضمنها، والأمر نفسه بالنسبة إلى عدد السطور المخصصة لكل منها. وهذا يثبت أن أبا هلال لم يتبع طريقة واحدة في مداخله كما أسلفت والجدول التالي يؤكد هذا الزعم.

**جدول يبين توزيع الأزواج وتحليلها في الفصول من خلال عينة من الباب الثاني**

| الفصل أو المدخل الفرعي | الأزواج | عدد السطور | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| ومن قبيل الكلام القسم | القسم والحلف | 08 | 68 |
| | العقد والقسم | 03 | 69 |
| | العقد والعهد | 13 | 69 |
| ومن قبيل القول الخبر | القصص والحديث | 10 | 53 |
| | الخبر والشهادة | 05 | 54 |
| | الخبر والأمر | 12 | 54 |
| ومما يخالف الكذب: الصدق | صدق الله وصدق به | 02 | 59 |
| | الصدق والحق | 02 | 59 |
| ومن قبيل القول: الإقرار | الإقرار والاعتراف | 13 | 59 |

**تعليق على الجدول:**

من خلال هذا الجدول نستنتج ما يلي:

–أن المدخل الذي عنوانه "ومن قبيل الكلام"، هو الفصل الثاني من الباب الثاني، بلغ عدد أزواجه ستة أزواج، بيد أن مواد الفصل الذي بعده بلغ خمسة أزواج، في حين بلغ عدد أزواج الفصل الذي يليه ثلاثة أزواج فقط.

–أن الفصل الأول بلغ عدد صفحاته أربع صفحات، والذي بعده بلغ (03) صفحات، والذي بعد شمل صفحة واحدة فقط.

–أن عدد الأسطر المخصصة لأزواج كل فصل متفاوت؛ أقصاها بلغ (13) صفحة وأدناها صفحتين (02).

**خامسا: منهج ترتيب المواد في معجم الفروق اللغوية:**

أقصد بالترتيب، الطريقة التي اتبعها المعجمي في "تنظيم الثروة اللفظية المختارة من وحدات صرفية وكلمات وتعابير اصطلاحية وسياقية وعرضها في المعجم بحيث يستطيع القارئ، المطلع على تلك المنهجية، العثور على بغيته بيسر وسرعة... "فترتيب المداخل حبل يمسك المعجمي بطرفه الأول والقارئ بطرفه الثاني"(القاسمي:45). وقد استأثرت قضية الترتيب باهتمام المعجميين قديما وحديثا، حيث اجتهدوا في إبداع طرق غايتها تيسير الحصول على المراد من المعجم.

أما معاجم الألفاظ فإن طرقها مشهورة مدارسها معلومة، أما المعاجم الأخرى فقد سلكت طرقا متنوعة؛ فمنها ما حاكى معاجم الألفاظ، ومنها ما اعتمد على الترتيب وفق الموضوعات، ومنها ما اعتمد الترتيب وفق المجالات أو ما يعرف بالترتيب الدلالي؛ وهو ترتيب تقسم مفرداته وفق حقولها بحيث يعبر كل حقل منها عن مجال من المجالات الإنسانية، ويضم جميع الألفاظ التي بينها علاقة دلالية، مرتبة ترتيبا دلاليا، بالنظر إلى درجة قربها في المعنى من كلمة المدخل أو بعدها عنها.

ولا تهدف المعاجم الدلالية إلى شرح المعنى بقدر ما تهدف إلى إعطاء المرادفات أو المفردات ذات المعاني القريبة من معنى كلمة المدخل، أو الكلمات التي ترد على الذهن حينما تذكر كلمة المدخل، ولهذا تسمى أحيانا، بمعاجم المتواردات. وقد ذهب كثير ممن درسوا المعجم إلى أن المؤلف اعتمد فيه منهج المعاجم الموضوعية، وهم يخلطون بين هذا الترتيب وبين الترتيب الدلالي. بسبب التشابه بينهما؛ "فقد تتفق المعاجم الموضوعية والمعاجم الدلالية في تقسيم المفردات حسب الموضوعات ولكنها تختلف عنها في معالجة المادة المعجمية. ففي حين تقدم المعاجم الموضوعية تعريفا أو شرحا لكلمة المدخل مع معلومات عن مشتقاتها وحالاتها الإعرابية، تدرج المعاجم الدلالية جميع الألفاظ المرادفة والمتواردة والمضادة لكلمة المدخل مع بعض الاستعمالات الاصطلاحية والسياقية". (القاسمي:52–53).

بناء على ما سبق يمكن، أن نحكم، مطمئنين، على منهج المعجم بأنه اتبع المنهج الدلالي في ترتيب مواده، مع بعض الخصوصيات التي تناسب معجما للفروق اللغوية. وقد ذهب كثير ممن درسوه إلى القول بتهافت ترتيب أبوابه وفصوله ومواده، والحق أن هذا الحكم جائر، وجوره يعود في اعتقادي إلى أمرين:

الأول: العجلة في إعداد البحوث، التي تفوت على الباحث كثيرا من المعلومات الدقيقة، التي تحتاج إلى البحث والتنقير وتقليب الألفاظ واستدعاء السياقات، فينعكس ذلك على أحكامهم العجلى وعلى الناقلين.

والثاني: دقة المصطلحات التي فرق بينها المؤلف، وارتباطها بعلوم دقيقة لغوية ومنطقية وفقهية وكلامية، تحتاج زادا معرفيا كافيا، ونظرة ثاقبة من الباحث للحكم الصحيح على منهجه، فبحرٌ مثله لا تعوزه المعرفة، ولا يعجزه المنهج إلى درجة الجهل بما يصنع، فيجر عليه نقمة الباحثين الجدد، الذين نعتوا منهجه بالتهافت والابتسار والتكلف والتصنع. ولدحض هذه التهم سأقدم قراءة جديدة لمنهج أبي هلال في ترتيب الكتاب، عبر مرحلتين: الأولى: ترتيب الأبواب، والثانية: ترتيب الفصول والمواد.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار الثامن – العدد الواحد والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – تموز – 2025م
www.ajsp.net

### 1. ترتيب أبواب معجم الفروق اللغوية:

جعل العسكري كتابه في(30) بابا في كل باب ألفاظ لمعان متقاربة في مجال من المجالات، فالباب الأول عنوانه: "في كون الإبانة عن اختلاف العبارات والأسماء موجبا لاختلاف المعاني في كل لغة والقول في الدلالة على الفروق بينهما"(العسكري33) ذكر العسكري فيه موقفه من الترادف؛ حيث أنكره في اللغة الواحدة، وبين أن الفرق أصل من أصول اللغة قال: "والشاهد على أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني، أن الاسم كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة، وإذا أشير إليه الشيء، مرة واحدة فعرف، فالإشارة إليه أخرى ثانية وثالثة غير مفيدة...وهذا يدل على أن كل اسمين يجريان على معنى من المعاني وعين من الأعيان في لغة واحدة، فإن كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر"(العسكري:33). ثم ذكر فيه موجبات اختلاف العبارات المؤدية لاختلاف المعاني، وهي مثبتة في قوله: –ولا يجوز أن يكون فَعَلَ وأَفْعَلَ بمعنى واحد كما لا يكونان على بناء واحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين (نفسه:35). –ولا يجوز أن تختلف الحركتان في الكلمتين ومعناهما واحد (نفسه:36). –وكذلك قولنا فعلت يفيد خلاف ما يفيد أفعلت في جميع الكلام، إلا ما كان من لغتين (نفسه:36). وأورد بعد ذلك مقاييس التفريق بين المعاني وقدم لكل معيار مثالا يوضحه، بما يجعل المعيار واضحا. فليس بعد هذا لأحد أن يرمي منهجه بالغموض، ولعمري إن هذا الصنيع لشنيع، إذ كيف يكون ذلك وهذا الفصل واضح ودقيق ومتدرج فهو بمثابة مدخل نظري منهجي عام للكتاب، تلته الفصول التي بعده لتكون تطبيقا عمليا لتلك المقاييس.

أما الباب الثاني الذي عنوانه:" في الفرق بين ما كان من هذا النوع كلاما" (نفسه:40). وهو الباب الذي وصف بالغموض من لدن بعض الباحثين خصوصا عبارة "هذا النوع" وتساءلوا أي نوع يقصد العسكري من هذه العبارة؟، والجواب أن أبا هلال جعل كتابه كلا يشد بعضه بعضا، فمعرفة معنى من المعاني يتصل بمعرفة سابقه أو الذي يليه؛ فكلمة هذا النوع هي إحالة على الباب الأول، فألفاظ الكلام نوع من الألفاظ التي استعملها الناس بمعنى واحد وجاء المؤلف ليثب الفروق التي بينها. أما لفظ الكلام فيشير إلى ما يتكلم به الناس أو إلى ما هو من قبيله، إي من جنس الكلام وإن اختلف عنه والمتتبع لفصول الباب ومواده يثبت له ذلك. فهذا الباب حقه أن يكون الثاني بعد الإطار النظري وأن يكون تطبيق المنهج على مواده؛ ولا غرو أن ذلك من الصحة والدقة بما لا يترك مجالا للشك في هذا الترتيب الذي سلكه أبو هلال؛ فأول ما يدرسه اللغويون، والمتكلمون، والفقهاء، والمناطقة، الحدود والرسوم ومكونات اللغة التي هي الكلام، وهو كما عرفه النحاة: اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها. وقد يكون اسما أو فعلا أو حرفا أو غير ذلك (ابن عقيل، 1990:19).

أما الباب الثالث فعنوانه:" في الفرق بين الدلالة والدليل وبين النظر والتأمل وبين النظر والرؤية وما يجري مع ذلك"(العسكري:80). والملاحظ أنه يتكون من جزأين: أحدهما في الفرق بين الدلالة والدليل والاستدلال والنظر والتأمل، والآخر النظر والرؤية وما يجري مجراها. **فأما الأول** فمبحث من مباحث الفقهاء وألفاظه من ألفاظهم؛ وقد ورد في نظم الناظم لورقات إمام الحرمين قوله: وَحَدُّ الاسْتِدْلَالِ قُلْ مَا يَجْتَلِبْ.....لَنَا دَلِيلًا مُرْشِدًا لِمَا طُلِبْ. (يحيى الشافعي، :05) قال الشارح: "الاستدلال طلب الدليل لأن الاستفعال يدل على الطلب، وفي هذا الكلام الاستدلال يدل على إقامة الدليل. والدليل هو المرشد إلى المطلوب لأنه علامة عليه: سواء كان حسيا مثل الدليل يدل الناس في السفر على الطريق، أو معنويا مثل الدليل الذي يؤخذ منه الحكم"(الددو:27). وهو كتعريف العسكري الذي قال: "الدليل فاعل الدلالة، ويستعمل في العبارة والأمارة ولا يستعمل في الشبه" (العسكري:81). أما الألفاظ التي تندرج ضمن هذا النوع فهي: الدلالة والدليل والشبهة والأمارة والحجة والاحتجاج والاستدلال والبرهان وغيرها. وأغلب الفروق مأخوذة من المتكلمين كقول العسكري: "الفرق بين الدلالة والشبهة فيما قال بعض المتكلمين: أَن النّظر فِي الدّلَالَة يُوجب الْعلم والشبهة يعْتَقد عِنْدهَا أَنَّهَا دلَالَة فيختار الْجَهْل لَا لمَكَان الشُّبْهَة وَلَا للنَّظَر فِيهَا والاعتقاد هُوَ الشُّبْهَة فِي الْحَقِيقَة لَا المنظور فِيه"(العسكري:81)، وقوله أيضا: "قال بعض المتكلمين: الأدلة تنقسم أقساما وهي: دلالة العقل ودلالة الكتاب، ودلالة السنة، ودلالة الإجماع، ودلالة القياس"(نفسه:81). **وأما الثاني** فهو النظر والرؤية وما

يجري مجراهما: بدأ المؤلف هذا الفرع بالحديث عن النظر وما يلتبس به من تأمل وبديهة واستدلال وفكر ورؤية وانتظار، ثم ما يجري مجراهما من معاني خاصة كالتربص والامهال والخاطر والترجي وغيرها.

وقد استغرب أحد الباحثين من إيراد المؤلف الفرق بين القياس والاجتهاد ضمن هذا الباب وأنكر عليه ذلك، ولا أدري ما الذي حمله عليه، أوليس القياس والاجتهاد نظر في النصوص والوقائع وقياس بعضها على بعض وتعيين ما تشابه وما اختلف بالنظر، قصد استنباط حكم شرعي لمسألة من المسائل المستجدة.

**2. ترتيب مواد أبواب المعجم:**

ترتيب المواد داخل الباب الواحد ترتيب منطقي محكم، في معظم الأبواب، ودليلنا هو الباب الثاني الذي وسمه العسكري ب: في الفرق بين ما كان من هذا النوع كلاما، ثم قال فمن الكلام الاسم والتسمية واللقب والصفة، ثم شرع في التفريق بينها، ونحن جميعا نعلم أن أول باب من أبواب العلم عند الفقهاء والمتكلمين هو الكلام وأقسامه. والكلام في اللغة يطلق على عدة أمور؛ منها الخط تقول عائشة رضي الله عنها: ما بين دفتي المصحف كلام الله، وما بين الدفتين الخطوط. ويطلق الكلام على الإشارة، قال الشاعر: إذَا كَلَّمَتْنِي بِالْعُيُونِ الْفَوَاتِرِ.....رَدَدْتُ عَلَيْهَا بِالدّموعِ الْبَوَادِرِ (الددو:29). ويطلق على ما يفهم من حال الشيء قال عنترة: يا دارَ عَبْلَةَ بالجِوَاءِ تَكَلّمِي.....وَعِمِي صَبَاحًا دَارَ عَبْلَةَ وَاسْلَمِي(التبريزي:147). وعند النحاة اللفظ المستقيم قال ابن مالك: كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كاسْتَقِمْ..... اسْمٌ وَفِعْــلٌ ثُمّ حَرْفٌ الْكَلِمْ (ابن عقيل، ج18/1).

وهو عندهم أقسام، يظهر أولها في قول الشارح: لا يتركب الكلام إلا من اسمين، نحو: (زيد قائم)، أو من فعل واسم (كقام زيد)، أو من اسم وحرف وذلك إلى النداء نحو: (يا زيد) وأكثر النحاة قالوا: إنما كان نحو (يا زيد) كلاما؛ لأن تقديره (أدعو زيدا)، أو (أنادي زيدا) (ابن عقيل، ج19/1). أما الفقهاء فيقسمونه إلى نهي وأمر وعام وخاص وينقسم من جهة أخرى إلى نهي وخبر، واستخبار وهو الاستفهام نحو: (هل قام زيد؟) فيقال نعم أو لا (الددو:31).

وبالعود إلى مواد هذا الفصل نجدها لا تخرج عن هذه التعريفات يبدؤها العسكري بالفرق بين الاسم وما يلتبس به كالتسمية واللقب والصفة، وما يلتبس بالصفة كالنعت والحال والتحلية، والحد وما يلتبس به مثل الحقيقة والرسم وما يلتبس بالحقيقة كالذات والحق والمعنى، فيسير بطريقة متسلسلة يشد بعضها بعضا، فإذا أتمَّ الأصل انتقل إلى الفرع ولم يسمه كلاما، بل هو من قبيل الكلام، وتأتي ألفاظه في الترتيب باعتبار قربها من الأصل؛ فكلما كانت أقرب إليه في التحلي بصفة الكلام كانت أقرب في الترتيب؛ فمن قبيل الكلام السؤال وهو من مصطلحات الفقهاء ومن فروع الكلام عندهم، والنداء والدعاء... وهي مما لا يوصف بالصدق والكذب إذ لا يمكن الحكم على المستفهم والداعي والمنادي بصدق كلامه أو كذبه. وإذا فرغ من هذا الفرع انتقل إلى فرع آخر ليس بالكلام وليس من قبيله، وإنما هو من قبيل القول، ومعلوم أن القول أعم من الكلام كما في الألفية. ومواده على سبيل المثال: الخبر والنبأ والقصص والحديث وهذه مما يحتمل الصدق والكذب. فإذا فرغ منه انتقل إلى أقسام القول وهي: الكذب والمحال والممتنع والمتناقض والخرص والإفك وغيرها ففرق بينها وأزال غشاوة الترادف عنها. وإذا فرغ من هذا الفرع انتقل إلى ما هو أخص من الكلام والقول الظاهرين، وهو الكلام الخفي من قبيل الإشارة، كالنجوى والسر والوسوسة والنزع من أحاديث النفوس ووساوس الشيطان الخفية التي لا تسمع لها حسا، وبه يختم الباب في انتقال دقيق من باب إلى باب ومن فصل إلى فصل ومن مادة إلى مادة. إن ترتيب العسكري لأبواب ومواد كتابه يمتاز بالصفات التالية:

1-أنه ترتيب انطلق فيه من الأصول إلى الفروع ومن الكليات نحو الجزئيات.

2-أنه يخضع لمنهج عقلي دقيق؛ ينطلق من المادة الرئيسة ويتتبع فروعها أو ما يجري مجراها أو يخالفها أو يقرب منها أو يضادها، حسب ما يعتقد الناس ترادفه من الألفاظ.

3- أن البحث عن مادة بعينها أمر صعب خاصة في وقتنا هذا؛ فهو مبني على الإقرار بالفروق اللغوية أولا، وعلى قدرته على الإحاطة ذهنيا بالألفاظ التي تندرج ضمن حقل معين إما اتفاقا أو قربا أو مخالفة أو تضادا، ولأن المعجم لم يعتمد طريقة من طرق الترتيب المشهورة. ولذلك فهو في حاجة إلى إعادة تصنيفه وتنسيق مواده وأبوابه تيسيرا على الباحثين.

**سادسا: وسائل وطرق التعريف في معجم الفروق اللغوية:**

الشرح أو التعريف هو بيان دلالة الكلمة أيا كان نوعها، ويعد من أهم لبنات البناء المعجمي، وقد استأثر بقدر كبير من اهتمام المعجميين قديما وحديثا؛ حيث يرى هؤلاء أن شرح المعنى المعجمي من أشق المهام التي يقوم بها المعجمي، وأكثرها دقة (خليل، 1998: 60). إن هذه المشقة دفعت الباحثين إلى الاعتناء بطرق شرح وتعريف المعاني المعجمية، وصنفوا فيها وحاولوا حصرها، فمنهم من حصرها في خمس طرق (أبو الفرج، 1966 :102)، ومنهم من حصرها في ثمان وسائل لشرح المعنى المعجمي (القطيطي، 2010 :196)، ومنهم من قسمها إلى طريقتين أساسيتين متفرعتين إلى أربع وسائل فرعية (مختار عمر :121-148)، وهناك تقسيمات وتفريعات كثيرة غير هذه التي أشرت إليها. وقد خص الجيلالي حلام في كتابه الموسوم بتقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة هذه المسألة بعناية خاصة (حلام:51).

أما معجم العسكري فهو معجم لبيان الفرق بين الألفاظ التي يعتقد ترادفها؛ لذا حري بأن يعلم أنه ليس معجما موسوعيا لشرح ألفاظ اللغة العربية، كما أنه ليس معجم مصطلحات لابد من تعريفها؛ وإخال -بناء على ما سبق-أن أبا هلال قد لا يشرح كثيرا من مواد المعجم لشيوعها ومعرفة الناس بها؛ إذ يعول على شرح اللفظ الذي التبس مع لفظ آخر وبيان وجه الفرق بينهما، وقد تتعدم في المعجم طرق الشرح التي تواضع عليها المعجميون القدماء خاصة، وقد تغلب بعض الطرق على بعض، وربما يأتي استعمالها حسب الحاجة. لكن هذه تبقى افتراضات والحقيقة ما تنبؤ به مواد المعجم.

إن استقراء أبواب المعجم ومواده يظهر أن العسكري استخدم في شرحه طرق الإيضاح التالية: الإيضاح بالتعريف، الإيضاح بالمرادف، الإيضاح بالضد، والإيضاح بالسياق، والإيضاح بالإحالة. ويمكن بيان هذه الطرق بالأمثلة التالية:

**1. الشرح بالتعريف:**

التعريف وصف لفظي لتصور ما، يسمح بالتفريق بينه وبين التصورات الأخرى داخل منظومة تصورات، أو هو وصف لفظي لتصور ما يعتمد على سرد عدد من الصفات التي تنقل دلالة هذا التصور (أشرف عبده، ج/343-344). وهو من الوسائل التي سلكها المعجم في شرح المفردات والجدول أسفله لعينة منها:

| المفردات | تعريفاتها |
|---|---|
| القرآن | يفيد جمع السور، وضم بعضها إلى بعض (العسكري:71) |
| الفرقان | يفيد أنه يفرق بين الحق والباطل، والمؤمن والكافر(نفسه:71) |

**2. الشرح بالضد:**

هو أن تشرح الكلمة بما يخالفها في المعنى، وقد اعتبره بعض اللغويين من نوع الشرح بالمرادف أو المقارب، لأن وجود علاقة التقابل بين اللفظين يجعل من السهل ورود أحد اللفظين في الذهن عند ذكر الآخر، فلسنا نذكر الأبيض إلا إذا ذكرنا معه الأسود، ولا الغبي إلا ذكرنا الذكي (نفسه:143). ولعل هذا هو السر في اعتبار بعض اللغويين المترادفات والمتضادات نوعا من المجموعات الدلالية المعجمية، أو تنوعا من الحقول الدلالية (نفسه:143)، وهو صنيع أبي هلال في ترتيب مواد معجمه كما أشرت سالفا حيث يقدم المواد الأصلية ثم يتبعها بما يضادها أو يخالفها

| المفردات | أضدادها | أمثلتها |
|---|---|---|
| الحلم | السفه | ضد الْحلم السفه، وأن السفه يضاد ما كان من الحلم واجبا(نفسه:227–228). |
| الموت | الحياة | وَالْمَوْت عرض أَيْضا يضاد الْحَيَاة مضادة الرّوح(نفسه:119). |

**3. الشرح بالمرادف:**

ذكر مختار عمر أن الشرح بالمرادف يصلح في حالات كثيرة منها: إذا كان المراد تزويد القارئ بكلمة أخرى قريبة أو مشابهة، مع الحرص على ذكر الفرق أو الفروق الدقيقة بين اللفظين، لذلك على المعجمي أن يحذر من شرح الكلمة بكلمة أخرى لا تتطابق في مجالها الدلالي مع الكلمة المشروحة، كأن تكون من نوع المشترك اللفظي، أو مختلفة عن أختها في درجة الاستعمال أو في معناها التضمني أو الثانوي (مختار عمر،142)؛ لذلك عندما يستعمل أبو هلال هذا الوسيلة فإنه يشير إلى أن الكلمتين مترادفتين رغم الظلال الدلالية التي بينهما ففي لفظي العام والسنة يقول: "أَن الْعَام أَيَّام وَالسّنة جمع شهور أَلا ترى أَنه لما كَانَ يُقَال أَيَّام الزنج قيل عَام الزنج وَلما لم يقل شهور الزنج لم يقل سنة الزنج وَيجوز أَن يُقَال الْعَام يُفِيد كَونه وقتا لشَيْء وَالسّنة لا تفيد ذَلِك وَلِهَذَا يُقَال عَام الْفِيل وَلَا يُقَال سنة الفيل، وَمَعَ هَذَا فَإِن الْعَام هُوَ السّنة وَالسّنة هِيَ الْعَام وَإِن اقْتضى كل وَاحِد مِنْهُمَا مَا لَا يَقْتَضِيهِ الآخر"(العسكري: 302). وفي الجدول أسفله نماذج للمرادفات التي أوردها المصنف.

| المفردات | مرادفاتها | أمثلتها |
|---|---|---|
| الكل | الجمع | الْكل هُوَ الْجمع وَالْجمع هُوَ الْكل وَإِن كَانَ الْكل إحاطة بالأبعاض... (نفسه:302). |

**4. الشرح بذكر السياق:**

السياق وسيلة من وسائل إيضاح المعنى، وأداة مهمة للغاية في بيان الفروق بين المترادفات، وقد فطن العسكري لهذه الأهمية فوظفه لأجلها فكان له أثر بالغ في تأكيد التمايز بين كثير من مواد هذا المعجم. وقد تنوعت السياقات الشارحة بين السياق اللغوي متمثلا في: (القرآن الكريم والشعر والحديث النبوي الشريف) والسياق الاجتماعي، ومن أمثلة الأول أذكر:

**أ–السياق القرآني**

| المفردات | سياقها القرآني |
|---|---|
| الدعاء والنداء | وتداعى الْبناء يَدْعُو بعضه بَعْضًا إِلَى السُّقُوط وَالدَّعْوَى مُطَالبَة الرجل بِمَال يَدْعُو إِلَى أَن يُعطاه وَفِي الْقُرْآن تَدْعُو من أدبرَ وتولى أَي يَأْخُذهُ الْعَذَاب كَأَنَّهُ يَدعُوهُ إِلَيْهِ(نفسه:49). |
| المنشور والكتاب | المنشور فِي الأَصْل صفة الْكتاب وَفِي الْقُرْآن كتابا يلقاه منشورا لِأَنَّهُ قد صَار اسْما للْكتاب الْمُفِيد الْفَائِدَة الَّتِي ذكرنَا وَالْكتاب لَا يُفِيد ذَلِك(نفسه:325). |

**ب–كلام العرب**

| المفردات | سياقها |
|---|---|
| الدعاء والنداء | أَن النداء هُوَ رفع الصَّوْت بِمَا لَهُ معنى والعربي يَقُول لصَاحبه نَاد معي ليَكُون ذَلِك أندى لصوتنا أَي أبعد لَهُ وَالدُّعَاء يكون بِرَفْع الصَّوْت وخفضه (نفسه:49). |
| الروح والمهجة والنفس والذات | أَن المهجة خَالص دم الْإِنْسَان الَّذِي إِذا خرج خرجت روحه وَهُوَ دم الْقلب فِي قَول الْخَلِيل وَالْعرب تَقول سَالَتْ مهجهم على رماحنا(نفسه:118). |

**ت–الحديث النبوي الشريف**

| المفردات | سياقها |
|---|---|
| البسلة والحلوان والرشوة | قَالَ المكس الْخِيَانَة... وَجَاء فِي الحَدِيث لَا يدْخل الْجنَّة صَاحب مكس(نفسه:195). |
| القديم والباقي والمتقدم | وَيُقَال قدم الْعَهْد.... وَفِي الحَدِيث حَتَّى يضع الْجَبَّار فِيهَا قدمه أَي فِي النَّار(نفسه، ص:135). |

**ث–الشعر العربي**

| المفردات | سياقها |
|---|---|
| العكوف والإقامة | العكوف هُوَ الإقبال على الشَّيْء والاحتباس فِيهِ، قال الراجز: بَاتَتْ تَبَيًّا حَوْضهَا عُكُوفًا (نفسه334). |
| الأبناء والذرية | أن الْأَبْنَاء يخْتَص بِهِ أولاد الرجل وَأَوْلَاد بَنَاته لأن الْبَنَات منسوبون إلى آبَائِهِم كَمَا قَالَ الشَّاعِر من الطَّوِيل: بنونا بَنو أَبْنَائِنَا وبناتنا ... بنوهن أَبنَاء الرِّجَال الأباعد (نفسه316) |

**5–الشرح بالإحالة:**

أي إحالة القارئ على مدخل آخر على أساس الكلمة المحال عليها تتضمن تعريفا يطابق تعريف الكلمة المحالة، وذلك إما بصفة مباشرة وإما بحسب ما يوحي به سياق التعريف من إشارات، ومثال هذا التعريف:

| المفردات | إحالاتها |
|---|---|
| الهذر | وَقَالَ بَعضهم الهذر كَثْرَة الْكَلَام وَالصَّحِيح هُوَ الَّذِي تقدم(نفسه:68). |
| الوحش | وَيجوز أَن يكون الْوَحْش العاري من الْحسن وَهُوَ شَبيه بِمَا تقدم من ذكر الهزال(نفسه195). |

**06–المعلومات الواردة في التعريف:**

جاءت هذه التعريفات غنية بكثير من المعلومات التي توسل بها أبو هلال من أجل جعل شرحه للمعنى دقيقا، وهذه المعلومات منها ما هو صوتي ومنها ما هو صرفي أو نحوي أو بلاغي ويمكن إبرازها كالتالي:

**أ. المعلومات الصوتية:**

فطن العسكري إلى أهمية المعلومات الصوتية في تعريف المداخل، فاستخدمها في أربعة عشر موضعا (14)؛ حيث يشير إلى صفة نطق الحروف والكلمات وضبط حركاتها الإعرابية وأثرها في تباين المعنى بين المفردات وهذه الأمثلة هي:

| المفردات | المعلومات الصوتية |
|---|---|
| اللحْن واللحَن | اللحن: صرفك الكلام عن جهته... واللحَن: واللحن بالتحريك الفطنة... (نفسه:67) |
| الهمز واللمز | واللمز أجهر من الهمز... (نفسه:65) |

**ب. المعلومات الصرفية:**

وظف العسكري معلومات صرفية متنوعة تتعلق بالمصادر والفاعل والمفعول وصيغ المبالغة وأمثلتها كالتالي:

**1. الميزان الصرفي**

| المفردات | ميزانها الصرفي |
|---|---|
| الدراية | أَكثر أَسمَاء الصناعات على فعاله نَحْو القصارة والخياطة... (نفسه:106). |
| الحجة | وَالْحجّة فعله مثل الجلسة والقعدة ثمَّ سميت بهَا السّنة... (نفسه:303). |

**2. الإبدال والإعلال والإقلاب**

| المفردات | الإبدال والإعلال والإقلاب |
|---|---|
| السمت | أَن السمت هُوَ حسن السُّكُوت وَقَالُوا هُوَ كالصمت فأبدل الصَّاد سينا(نفسه:292) |
| التربية | فالياء فِي التربية أَصْلهَا بَاء نقلت إِلَى حرف الْعلَّة كَمَا قيل فِي الظَّن التظني (نفسه:210). |

**3. المصادر:**

| المفردات | المصادر |
|---|---|
| القربان | وَأَصله الْمصدر مثل الكفران والشكران (نفسه:223). |
| السرور | وَالسُّرُور اسْم وضع مَوضِع الْمصدر فِي قَوْلك سر سُرُورًا (نفسه:296). |

**4.الأصل الاشتقاقي:**

| المفردات | الأصل الاشتقاقي |
|---|---|
| الحراسة | واشتقاقه من الحرس وَهُوَ الدَّهْر(نفسه:232). |
| السب | واشتقاقه من السب وَهِي الشقة الطَّوِيلَة وَيُقَال لَهَا سبيب(نفسه:64). |

**ت. المعلومات النحوية**

وظف العسكري النحو في مواضع كثيرة منها: "الفرق بين الاسم واللقب قال: الاسم قول دال على المسمى غير مقتض لزمن من حيث هو اسم، والفعل ما اقتضى زمانا أو تقديره من حيث هو فعل" (نفسه: 40). وبين الاسم والصفة قال: "الصفة ما كان من الأسماء مخصصا مفيدا مثل: زيد الظريف وعمرو العاقل، وليس الاسم كذلك...، والصفة تابعة للاسم في إعرابه وليس كذلك الاسم..." (نفسه:41)، وورد التعدي واللزوم في الفرق بين الله أعلم بذاته ... ولذاته، قال: "القادر لا يتعدى بالباء واللام"(نفسه:109). تنوعت المعلومات النحوية في المعجم بين الأسماء والأدوات والتراكيب والإعراب وهذه عينة منها:

**1.الإعراب**

| المفردات | الإعراب |
|---|---|
| الصفة برب | وَقَوْله الرب هَهُنَا لَيْسَ بِإِطْلَاق لِأَنَّهُ خبر هُوَ وَذَلِكَ الشَّهِيد(نفسه:210). |
| الاسم والصفة | وَالصّفة تَابِعَة للاسم فِي إعرابه وَلَيْسَ كَذَلِك الِاسْم من حَيْثُ هُوَ اسْم(نفسه:41). |

**2.التعدي واللزوم**

| المفردات | التعدي واللزوم |
|---|---|
| العالم والعليم | أَن قَوْلنَا عَالم دَال على مَعْلُوم وَهُوَ مُتَعَدٍّ وَلَيْسَ قَوْلنَا عليم جَارِيا على علمية فَهُوَ لَا يتَعَدَّى (نفسه: 102). |
| السرور | سر سُرُورًا وَهُوَ فعل يتَعَدَّى وَيَقْتَضِي فَاعِلا(نفسه:296). |

**3.الأسماء والأدوات النحوية:**

| الأدوات النحوية | الأسماء والأدوات النحوية |
|---|---|
| هل، الألف، ما، من، أم، | عند، مع، لكن، إلا |
| بلى، نعم، الوقت، وإذ | من يأتيني، الذي يأتيني، أم، لو |

وقد وردت هذه النماذج في سياقات تزييلية مختلفة نورد منها الأمثلة التالية:(الفرق الوقت وإذ): الفرق بين الوقت وإذ وهما جميعا اسم لشيء واحد، حتى يمكن أحدهما، ولا يتمكن الآخر، أو مضمن بالمضاف إليه لكون البيان غير معناه بحسب ذلك المضاف إليه، والوقت مطلق (نفسه:305). (الفرق بين من يأتيني والذي يأتيني): أن جواب الجزاء يدل على أنه يستحق من الفعل الأول والفاء في خبر الذي مشبهة بالجزاء وليست به، وإنما دخلت لتدل على أن الدرهم يجب بعد الإتيان (نفسه446).

**ث. المعلومات البلاغية:**

هيمنت المعلومات البلاغية في فروق أبي هلال، وقد أرجع بعض الباحثين ذلك إلى نزعة المؤلف البلاغية وهو تبرير صائب لكنه ليس الوحيد؛ إذ إن النزعة الكلامية ومذهب أبي هلال العقدي أيضا لهما أثر كبير، ودليل ذلك أن المعلومات البلاغية وردت في الفرق بين الصفات الإلهية والمفاهيم الفلسفية، أكثر من ورودها في غيرها من المداخل الأخرى. وقد بلغ عدد المواضع التي وردت فيها المعلومات البلاغية أكثر من ستين موضعا نذكر منها النماذج التالية:

| المفردات | المعلومات البلاغية |
|---|---|
| الثبات والقوة | ... فإن استعمل في غير ذلك فعلى التشبيه والمقاربة(نفسه:335) |
| الحبور | وَقَالَ الْفراء الحبور الْكَرَامَة وَعِنْدنَا أَن هَذَا على جِهَة الِاسْتِعَارَة(نفسه:297) |

وردت هذه النماذج في سياقات تزييلية نورد منها النماذج التالية: (الفرق بين الوهن والضعف): أن الضعف ضد القوة وهو من فعل الله تعالى كما أن القوة من فعل الله تعالى... وقد يستعمل مكان الوهن مجازا (نفسه:132). (الفرق بين الثبات والرسوخ) فإن استعمل في غير ذلك فعلى سبيل فعلى التشبيه والمقاربة نحو: أرست العود في الأرض (نفسه:335).

**سابعا: الشواهد في معجم الفروق اللغوية**

الشواهد جمع شاهد، وقد عرفه المعجم المفصل في علوم اللغة أنه: كلام يوثق بفصاحة قائله، يؤتى به لإثبات قاعدة، ويكون إما من القرآن وإما من الحديث الشريف الذي صح إسناده، وإما من قبائل العرب الذين عاشوا في الجزيرة (التنوجي 1990: ج1/ 727). ومن نماذجه في المعجم نذكر:

**1.الشاهد القرآني**

| المفردات | القرآن |
|---|---|
| الدعاء | قال الله ﷻ:﴿ تَدْعُوا مَن أَدْبَرَ وَتَوَلَّى ﴾(نفسه، ص:49) |
| النبأ | قال الله ﷻ:﴿ فَسَوْفَ يَاتِيهِمْ أَنْبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُونَ ﴾(نفسه، ص:53) |

**2. الشاهد بالحديث النبوي الشريف**

| المفردات | الحديث |
|---|---|
| الضم | قال رسول الله ﷺ: ‹‹ضموا مواشيكم حتى تذهب فحمة الليل›› (نفسه:146) |
| الكرم | قال رسول الله ﷺ: ‹‹إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه›› |

**3. الشاهد بالشعر**

| المفردات | الشعر |
|---|---|
| الصياح | قال مثلم: تصيح الرُّدَيْنِيَّاتُ فِينَا وَفِيهِمُ ... صياح بَنَات المَاء أصبحن جوّعا(نفسه:50) |
| النفس | قال جرير: تعلل وَهِي ساغبةٌ بنيها ... بِأَنْفَاسٍ من الشَّبِمِ الْقَرَاحِ(نفسه:118) |

**4. الشاهد بكلام الفقهاء والمتكلمين**

| المفردات | كلام الفقهاء والمتكلمين |
|---|---|
| الجانب | قَالَ المتكلمون: إن جَانب الشَّيْء غَيره وجهته لَيست غَيره(نفسه:329) |
| الحد | وَقَالَ أَبُو حنيفَة: لَا يفْسد لَأن هَذَا على مُقْتَضى الْعرف ... (نفسه:44) |

**5. الشاهد بكلام اللغويين والنحويين**

| المفردات | كلام اللغويين والنحويين |
|---|---|
| القانع | وَقَالَ الْفراء: القانع الَّذِي إِن أَعْطيته شَيْئًا قبله(نفسه:204) |
| المستقيم | قَالَ سِيبَوَيْهِ: مُسْتَقِيم حسن ومستقيم قَبِيح ومستقيم صدق ومستقيم كذب(نفسه:66) |

**6.الشاهد بالمثل**

| المفردات | المثل |
|---|---|
| الحبور | وَقيل فِي الْمثل: مَا من دَار ملئت حبرَة إِلَّا ستملأ عِبْرَة(نفسه:296) |
| الغشم | وَفِي الْمثل: وَال غشوم خير من فتْنَة تدوم(نفسه:260) |

**نسبة ورود الشواهد في الكتاب وعددها:**

تتفاوت نسب استعمال الشواهد في المعجم؛ حيث هيمنت الشواهد القرآنية ب (276) شاهدا، ثم أتت الشواهد الشعرية ثانية ب (78) شاهدا، وحلت شواهد المتكلمين ثالثة ب (39) شاهدا، أما الحديث النبوي الشريف فحلت شواهده رابعة ب (25) حديثا، وحلت شواهد الفقهاء خامسة (16) والأمثال سادسة ب (10) أمثال، والأقوال المأثورة أخيرة ب (09) أقوال.

**ثامنا: علماء وجماعات ذكرها العسكري في المعجم**

**1.جدول يمثل أهم العلماء واللغويين المذكورين في الكتاب:**

| اسم العَالِم | مذهبه | مجال براعته | عدد تكراره |
|---|---|---|---|
| أبو الحسن الرماني(ت384هـ) | معتزلي | النحو واللغة والفقه والكلام والتفسير. | 30 |
| أبو علي الجبائي(ت377هـ) | معتزلي | علم الكلام | 14 |
| الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت189هـ) | سني | النحو والعروض واللغة والأدب | 11 |
| يحيى بن زياد الفراء(207هـ) | سني | اللغة والنحو | 06 |
| أبو إسحاق الزجاج(ت311هـ) | سلفي | النحو والعروض | 06 |
| أبو هاشم الجبائي(ت321هـ) | معتزلي | علم الكلام | 06 |
| أبو عبيدة معمر بن المثنى(ت210هـ) | خارجي | اللغة والنحو والشعر والغريب... | 05 |
| محمد بن الحسن بن دريد(ت321هـ) | سني | النحو واللغة والشعر والأنساب | 05 |
| أبو بكر بن الأنباري(ت238هـ) | سني | علوم القرآن والحديث واللغة النحو | 04 |
| أبو حنيفة النعمان(ت150هـ) | سني | الفقه والنحو | 04 |
| الحسن البصري(ت110هـ) | سني | الحديث والفقه | 03 |
| أبو القاسم البلخي الكعبي (ت319هـ) | معتزلي | علم الكلام | 03 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان(ت180هـ) | سني | النحو | 03 |

**2.جماعات ذكرها المؤلف:**

| التسمية | التكرار | التسمية | التكرار |
|---|---|---|---|
| قال بعضهم | 58 | أهل البصرة | 01 |
| المتكلمون | 39 | أهل الكوفة | 01 |
| أهل اللغة | 13 | بعض أهل العلم | 01 |
| بعض العلماء | 11 | أهل اللسان | 01 |
| الفقهاء | 10 | أصحاب النظم | 01 |
| أهل العربية | 05 | الكوفيون | 01 |
| النحويون | 05 | السلف | 01 |
| أصحابنا | 04 | بعض البلغاء | 01 |
| آخرون | 04 | جماعة العلماء | 01 |
| غيره | 03 | أهل البلاغة | 01 |
| المفسرون | 03 | جماعة من التابعين | 01 |
| شيوخنا | 02 | من يرد على ذلك | 01 |
| قال قوم | 01 | الفلاسفة | 01 |
| بعض الفصحاء | 01 | بعض العرب | 01 |

- انطلاقا من الجدول أعلاه يمكن تسجيل الإشارات التالية:
- تنوع اهتمامات العلماء الذين نقل عنهم العسكري ما بين علم الكلام والفقه، وعلوم القرآن غايات ووسائل.
- تنوع مذاهبهم ما بين سني خارجي ومعتزل.
- هيمنة الاستشهاد بالمعتزلة من حيث عددهم، ومن حيث عدد مرات النقل عنهم؛ وهذا يعزز ما ذهبت إليه في التحقق من مذهبه.
- أن أبا هلال أكثر النقل عن المتكلمين والفقهاء وعلماء اللغة والنحو؛ في انسجام تام مع طبيعة الشواهد التي وظفها، والعلماء الذين نقل عنهم، ومع منهجه ونزعته الكلامية، ومذهبه الاعتزالي غير المتعصب.
- وضوح الصنعة الاعتزالية والكلامية في كتابه الفروق في اللغة، واهتمامه بكبار المعتزلة، كأبي على الجبائي، وابنه أبي هاشم، وابن الراوندي، وأبي على البصري، والرماني، والبلخي، وأبي بكر بن الإخشيد، وأقوال المتكلمين والفلاسفة، وقوله المتكرر: قال أصحابنا المتكلمون، ولم يكن جمهور المتكلمين في ذلك الوقت إلا المعتزلة.

**الخاتمة:**

درس هذا البحث معجم الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، وفق مقاربة مقارنة تحليلية لمقوماته المعجمية من حيث؛ ترتيبها وطرق شرحها، وشواهدها، ومصادرها، وخلص إلى سبق علماء العربية في التأليف المعجمي عامة، وسبق العسكري في التأليف الدلالي خاصة، وهو تأليف دقيق–كما بينت–ينسجم مع السياق الذي أنتج فيه المعجم، وطبيعة المواد التي ضمها. كما خلص إلى أن كثيرا من

الحكام النقدية التي أطلقت حول هذا المعجم، قد جانبت الصواب خاصت ما يتعلق بترتيب الفصول وترتيب المواد، إلا أنها أصابت في أمور تتعلق بالاستشهادات التي وبتكلف شرح بعض المواد.

**المصادر والمراجع:**

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

ابن عقيل. ع، (1990)، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، تحقيق محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

ابن فارس. أ، (2011)، معجم *المقاييس في اللغة*، تحقيق شهاب الدين عمرو، ط1، دار الفكر بيروت.

ابن منظور الإشبيلي، *لسان العرب*، تحقيق عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف.

أبو الفرج. م، (1966) *المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث*، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، دط،

التبريزي (1996)، *شرح ديوان عنترة*، تحقيق مجيد طراد، دار الكتاب العربي بيروت، ط1.

التهانوي(2013) *كشاف اصطلاحات الفنون*، تحقيق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية بيروت، ط3.

التونجي.م، (1999)، *المعجم المفصل في علوم اللغة*، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3،

الجاحظ. ع، (2009)، *البيان والتبين*، تحقيق موفق شهاب الدين، دار الكتب العلمية بيروت، ط 3.

حلام. ج، (1999)، *تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة*، منشورات اتحاد كتاب العرب.

حلمي. خ، *علم المعاجم عند أحمد فارس الشدياق*، المعجمية العربية وقائع ندوة مائوية فارس الشدياق وبطرس البستاني، ص:219.

خالدي.ع، (2023)، *أثر الفروق اللغوية في بناء الدلالة لين القدماء والمحدثين: دراسة تحليلية موازنة لكتاب الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري المتوفى بعد(400هـ) أنموذجا*، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مارتيل، جامعة عبد المالك السعدي–تطوان– المغرب.

خالدي.ع، (2024) *الموازنة بين معجم الفروق في اللغة للعسكري ومعاجم الفروق اللغوية الحديثة.دراسة في البناء المعجمي والموقف من القضايا اللغوية والعقدية*، مجلة أطلنتس، العدد31،ص:142.

درويش. س، (2011) *الفروق اللغوية في المعاجم العربية، كتاب الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري أنموذجا*، منشورات مخبر الممارسات اللغوية بالجزائر.

الدسوقي. م، *حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين*، دار إحياء الكتب العربية، دتا،

الراغب الأصفهاني، *المفردات في غريب القرآن*، تحقيق مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، نشر مكتبة نزار مصطفى الباز، دط، دتا.

السالمي. يا (2017)، ضرورة تحديث علم الكلام ومستوياته، إسلامية المعرفة: مجلة الفكر الإسلامي المعاصر –العدد 90 –السنة الثالثة والعشرون، ص: 113–115.

الشافعي. ي، *تسهيل الطرقات في نظم الورقات*، تحقيق أحمد بن عمر الحازمي، دط، دتا.

الشنقيطي. د، *شرح ورقات إمام الحرمين*، اعتنى به أبو الحسن الدمشقي، نشر موقع شذرات شنقيطية على الشابكة، دتا.

الصاوي. م، *شرح ديوان جرير*، لمحمد الصاوي، ط1، المكتبة التجارية الكبرى مصر، دتا.

عبده. أ،2014، *ملاحظات حول التعريف العلمي في معاجم المجمع المتخصصة*، مجلة المعجمية العربية قضايا وآفاق، ج1، ط1.

العسكري. أ، (2015)، *الفروق اللغوية*، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت ط4.

الغزالي. أ، *الاقتصاد في الاعتقاد*، تحقيق أنس الشرفاوي، دار المنهاج، دط، دتا،

القاسمي. ع، (1998)، *إشكالية الدلالة في المعجمية العربية*، مجلة اللسان العربي، ع46.

القاسمي. ع، (2003) *المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق*، لعلي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1.

القطيطي. م، 2010، *أسس الصناعة المعجمية في كشاف اصطلاحات الفنون*، دار جرير للنشر، ط1.

محسب. م، (2001)، *التحليل الدلالي في كتاب الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري*، دراسة في البنية الدلالية لمعجم العربية، دار الهدى للنشر والتوزيع.

مختار. ع، (2009)، *صناعة المعجم الحديث*، عالم الكتب القاهرة، ط2.

مختار.ع، (2009)، *علم الدلالة*، ط7، عالم الكتب–القاهرة.

المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية القاهرة (2004) م، دار مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، ط4، مكتبة الشروق الدولية.

ياقوت. م، (2002)، *معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث* دار المعرفة الجامعية القاهرة، دط.

## "Principles of Lexicography in the Book *Al-Furūq fī al-Lugha* by Abū Hilāl al-'Askarī (d. after 400 AH): A Presentation and Critique"

**Khalidi abdessmad**

Faculty of Arts and Humanities, Abdelmalek Essaâdi University, Tétouan, Morocco.

**Abstarct:**

This study seeks to derive lexical criteria from the book *Al-Furūq fī al-Lugha and* evaluate *the extent to which it adheres to them,* and analyze the method by which they are applied. These are well-established criteria defined by lexicographers, who set them as the main conditions for describing a book as a dictionary. These criteria can be summarized in the following elements: (1) Introduction, (2) Lexical Content, (3) Entries, (4) Arrangement, (5) Definition, (6) Sources, and (7) Citations.

**Keywords:** linguistic distinctions; Lexikon; Lexicography; Lexicographical Standards.